

Distr.: General
4 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تخفيض الميزانيات العسكرية: المعلومات
الموضوعة عن المسائل العسكرية، بما في ذلك
شفافية النفقات العسكرية

فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض أعمال تقرير الأمم المتحدة
عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض أعمال
تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره، والذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة
٢٣/٦٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

250817 220817 17-13426 (A)



موجز

قدم فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٢٣/٦٨، هذا التقرير الذي يتضمن توصيات من أجل تحسين تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة، وكفالة مواصلة تطويره والحفاظ على أهميته.

ويؤكد فريق الخبراء في تقريره على استمرار أهمية تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية بوصفه أداة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة بشأن المسائل العسكرية بين الدول، وهو يتضمن استعراضا شاملا للمسائل التي تؤثر في تسيير أعماله. وعلى وجه الخصوص، يحدد التقرير الأسباب المحتملة للانخفاض الذي حدث مؤخرا في الإبلاغ من جانب الدول الأعضاء، ويشدد على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى دعم التقرير، والتشجيع على تقديم التقارير الوطنية سنويا من جانب الدول التي لم يسبق لها تقديم تقارير إلى أداة الإبلاغ. وفي هذا السياق، وضع فريق الخبراء استبياناً (المرفق الأول) يهدف إلى تعزيز فهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الإبلاغ.

واعتبر فريق الخبراء أن الأشكال القائمة للإبلاغ عن النفقات العسكرية لا تزال مناسبة ولا تستدعي التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى الفريق باعتماد الشكل الجديد الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة من الدول الأعضاء الإبلاغ عن إجمالي نفقاتها العسكرية السنوية بصيغة رقم واحد غير مفصلة.

وقدم الفريق توصيات لتعزيز عمل مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة في دعمه لتسيير أعمال التقرير ومواصلة تطويره، مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة الرامية إلى تعزيز الإبلاغ من جانب الدول الأعضاء، ومواصلة تحسين أداء أداة الإبلاغ الإلكترونية وقواعد البيانات التي يحتفظ بها هذا المكتب.

وأوصى الفريق بأن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن الاستعراض المقبل لتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية بناء على نتائج الاستبيان الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير.

تصدير بقلم الأمين العام

أنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ آلية للتشجيع على زيادة الشفافية في الإنفاق العسكري، إيماناً منها أن من شأن ذلك أن يخفض من عدم اليقين بشأن النوايا العسكرية للدول الأعضاء وأن يساعد على بناء الثقة والحد من احتمالات نشوب النزاعات.

وتكتسي الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية بخصوص النفقات العسكرية أهمية حاسمة بشكل خاص في الوقت الراهن، بسبب بدء تزايد الإنفاق العسكري على المستوى العالمي بعد استقراره لأكثر من عقد من الزمان.

ومنذ بدء العمل بتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، قامت ١٢٤ من الدول الأعضاء بالإبلاغ لمرة واحدة على الأقل، رغم عدم انتظام الإبلاغ من جانب العديد من الدول الأعضاء، وانخفاض المستوى العام للإبلاغ على مدى العقد الماضي.

ويتضمن هذا التقرير توصيات هامة من أجل تحسين تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وكفالة أهميته ومواصلة تطويره. وأشكر السفير يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، وجميع أعضاء فريق الخبراء الحكوميين الذين عملوا على إعداد هذا التقرير وتقديمه إلى الجمعية العامة.

وأشجع الدول الأعضاء على ترجمة الدعم السياسي الذي تجلّى في إجماعها على تأييد القرار المتعلق بتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية إلى الالتزام بتقديم تقاريرها الوطنية على أساس سنوي.

رسالة الإحالة

[٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧]

يشرفني أن أعرض لنظركم تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره.

وفيما يلي قائمة بأعضاء فريق الخبراء الذين عينتهم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣/٦٨:

أنغولا

السيد مارسيو بوريقي
السكرتير الثالث
البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الأرجنتين

السيدة ماريلا فوغانتي
وزيرة فوق العادة ومفوضة
الأمن الدولي
إدارة الشؤون النووية وشؤون الفضاء
وزارة الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين

الصين

السيد ما شينغكون
مستشار، إدارة مراقبة الأسلحة
وزارة الخارجية

السلفادور

العقيد فيديريكو إيزيكويل ريس خيرون كاناليس
رئيس وحدة الشؤون المالية، وزارة الدفاع

فرنسا

السيد جان ميشيل أودو
وزارة الدفاع
(الدورتان الأولى والثانية)
السيد فرانسوا دوفوكو دي بيسون
(الدورة الثالثة)

جمهورية إيران الإسلامية

السيد خداداد سيفي براغو

المدير

نزع السلاح والأمن الدولي

وزارة الخارجية

اليابان

السيد كينتارو مينامي

النائب الأول للمدير

فرع الأسلحة التقليدية

إدارة نزع السلاح وعدم الانتشار والعلوم

وزارة الخارجية

ليتوانيا

السيدة إنغا أنوسكيفسيوت

مديرة إدارة الشؤون المالية والميزانية

وزارة الدفاع الوطني

باكستان

السيد خليل الرحمن هاشمي

المدير العام

وزارة الخارجية

(الدورتان الأولى والثانية)

السيد عثمان إقبال جادون

مستشار

البعثة الدائمة لباكستان

جنيف

(الدورة الثالثة)

رومانيا

السفير يون جينغا

الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

نيويورك

الاتحاد الروسي

السيد فاديم ف. سيرغيف
 السكرتير الثاني
 البعثة الدائمة للاتحاد الروسي
 لدى الأمم المتحدة
 نيويورك
 (الدورة الثانية)*

إسبانيا

السيد فرناندو جوست بوريدا
 خبير، مكتب عدم الانتشار ونزع السلاح
 وزارة التعاون الخارجي

تونس

العميد بوجاه
 (الدورة الثانية)
 السيد سامي محمدي
 مدير الديوان
 وزارة الدفاع
 (الدورة الثالثة)

الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة ديبرا فيشر
 مستشارة أقدم
 مكتب مراقبة الأسلحة والتحقق والامتثال، وزارة الخارجية
 (الدورتان الأولى والثالثة)
 السيد ويليام ب. مالزاهن منسق أقدم لمعاهدة تجارة الأسلحة
 مكتب الحد من تهديد الأسلحة التقليدية
 مكتب الأمن الدولي وعدم الانتشار
 وزارة الخارجية
 (الدورة الثانية)

* لم يرشح الاتحاد الروسي خبيراً إلى الدورتين الأولى والثالثة. وحضر اجتماعات الدورة الثالثة العديد من مسؤولي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

يمثل تبادل المعلومات عن النفقات العسكرية تدبيراً هاماً لبناء الثقة يعزز الشفافية ويساعد على بناء الثقة بين الدول. ومنذ ما يقرب من أربعة عقود حتى الآن، كان تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية (الذي كان يُعرف في السابق باسم آلية الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية) الوسيلة التي تُرسل من خلالها الدول الأعضاء تقاريرها الوطنية عن النفقات العسكرية إلى الأمم المتحدة، التي بدورها تجعلها متاحة لجميع الدول الأعضاء والجمهور.

وقد كلفت الجمعية العامة فريق الخبراء الحكوميين الذي تشرفت برئاسته، باستعراض تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره.

وعقد الفريق ثلاث دورات عمل مدة كل منها أسبوع واحد في جنيف وفي نيويورك، أجرى فيها استعراضاً شاملاً لتسيير أعمال التقرير. وقد استند هذا الاستعراض إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين السابق في عام ٢٠١١، كما تناول مجالات ومسائل جديدة رأى أعضاء الفريق أنها تتعلق بمواصلة تسيير أعمال التقرير وبكفالة استمرار أهميته وتطويره.

وكرس فريق الخبراء اهتماماً خاصاً لتراجع مستوى الإبلاغ من جانب الدول الأعضاء، وسعى إلى تحديد الأسباب المحتملة لذلك. وفي هذا الصدد، أعد الفريق استبياناً (المرفق الأول) يهدف إلى تحقيق المزيد من الوضوح وتعزيز فهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض عدد التقارير المقدمة سنوياً. ويوصي التقرير الذي قدمه الفريق بتعميم هذا الاستبيان فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يوصي الفريق بوضع مجموعة من التدابير تهدف إلى دعم التقرير وتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بشكل أوسع في إصداره، وتيسير الإبلاغ من خلال إدخال تحسينات على أداة الإبلاغ الإلكترونية وقواعد البيانات التي يحتفظ بها مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة، وتعزيز فعالية جهات الاتصال الوطنية، وتعزيز الدعم المقدم من المكتب من أجل كفالة تسيير أعمال التقرير بشكل فعال وبناء القدرات للدول الأعضاء التي تطلبها.

وأود أن أشكر أعضاء فريق الخبراء على النهج البناء الذي اعتمدوه وعلى إسهامهم في المداولات، الأمر الذي مكّن الفريق من الاضطلاع بصورة تامة بالمهمة المسندة إليه وتقديم نتائج موضوعية لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

وباسم أعضاء فريق الخبراء، أود أيضاً أن أشكر مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة، ولا سيما السيد أنطونيو إيفورا، الذي عمل أميناً للفريق، على ما قدمه بكل كفاءة من دعم ومشورة، والسيد بيتر ويزمان، على عمله الدؤوب وإسهاماته القيمة بوصفه مستشاراً فنياً للفريق.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكركم، السيد الأمين العام، على تكليفنا بهذا العمل المهم، الذي نأمل أن تسهم نتائجه في دعم دور الأمم المتحدة في تعزيز الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول بشأن المسائل العسكرية.

وقد طلب فريق الخبراء الحكوميين إليّ، بصفتي رئيساً للفريق، أن أقدم إليكم باسمه هذا التقرير الذي اعتمدته الفريق بتوافق الآراء.

(توقيع) يون جينغا

الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال

تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره

أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣/٦٨، أنشأ الأمين العام، على أساس التمثيل الجغرافي العادل، فريقاً من الخبراء الحكوميين لكي يتولى استعراض تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره (الذي كان يُعرف حتى عام ٢٠١٣ بالأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية)، مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والتقارير السنوية المقدمة من الأمين العام عن الموضوع. وفي ذلك القرار، أحاطت الجمعية العامة كذلك علماً بالحاجة إلى تحسين تسيير أعمال التقرير وتوسيع نطاق المشاركة في تجميعه على ضوء التغيرات التي طرأت عليه منذ ظهوره في عام ١٩٨٠.

ثانياً - تاريخ تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية

٢ - أنشئت الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية في عام ١٩٨٠، وبدأ العمل بها في عام ١٩٨١، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ بآء المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية". وقد أعربت الجمعية في ذلك القرار عن اقتناعها بأن الإبلاغ المنهجي عن النفقات العسكرية هو خطوة أولى هامة في التحرك نحو إجراء تخفيضات متفق عليها ومتوازنة في النفقات العسكرية، وأكدت على قيمة الأداة بوصفها سبيلاً يُفضي إلى زيادة الثقة بين الدول الأعضاء. وأوصت أيضاً جميع الدول الأعضاء بأن تقدم، على أساس طوعي، تقريراً سنوياً إلى الأمين العام عن نفقاتها العسكرية في آخر سنة مالية تتوافر عنها بيانات.

٣ - وقد تطور تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية على النحو المبين بالتفصيل في تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابق لعام ٢٠١١^(١). وفي عام ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٤/٤٧ بآء، وكان من بين أهدافه الرئيسية المتوخاة تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية، وزيادة إمكانية التنبؤ بالأنشطة العسكرية، والحد من مخاطر نشوب النزاعات العسكرية وزيادة الوعي العام بمسائل نزع السلاح. وفي هذا الإطار، أصبح تركيز التقرير ينصبّ على تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

٤ - ومنذ بدء تقديم التقارير في عام ١٩٨١، بذلت الجمعية العامة جهوداً من أجل توسيع نطاق المشاركة فيه، وذلك من خلال اتخاذ القرار المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية"^(٢). ومن بين السمات المتكررة في القرارات طلب تقديم الدول الأعضاء إلى الأمين العام معلوماتٍ عن التدابير التي اتخذتها لتحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن إنفاقها العسكري وقدراتها العسكرية. وفي عام ١٩٩٨، أوصى الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء على تقديم آرائها بشأن العقبات التي تحول دون مشاركتها في نظام الإبلاغ، وبتقديم حوافز لها على المشاركة فيه^(٣). وعلاوة على ذلك، أوصى الأمين العام باعتماد تدابير ترمي إلى

(١) A/66/89 و Corr 1-3.

(٢) تتخذ الجمعية العامة هذا القرار كل سنتين، وأحدث قرار من هذا القبيل هو قرار الجمعية العامة ٢١/٧٠.

(٣) A/53/218، الفقرات من ٤٣ إلى ٤٧.

تعزيز التكامل والتعاون فيما بين مختلف وسائل الإبلاغ الدولية والإقليمية^(٤). وفي عام ٢٠٠٢، بدأ العمل بنموذج إبلاغ مبسّط بهدف تعزيز مشاركة الدول في الإبلاغ عن الإنفاق العسكري.

٥ - وقد تضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي قام باستعراض تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية في عام ٢٠١١ توصياتٍ بالقيام بما يلي: (أ) تحسين نماذج الإبلاغ؛ (ب) إنشاء جهات اتصال وطنية لأغراض التقرير؛ (ج) الترويج للتقرير بالتعاون مع المنظمات الإقليمية؛ (د) التجديد الشامل لقاعدة البيانات الإلكترونية المتعلقة بالتقرير؛ (هـ) بدء عملية تُجرى في إطارها استعراضات دورية للتقرير^(٥).

ثالثا - استعراض مواصلة تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية

ألف - لمحة عامة

٦ - استعرض الفريق البيانات والمعلومات المقدمة من الحكومات، في إطار تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وكذلك وجهات النظر والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء بالصيغة التي وردت بها في تقارير الأمين العام عن سبل ووسائل تحسين تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، والكيفية التي يمكن بها توسيع نطاق المشاركة فيه. واستفاد الفريق من المعلومات التي قدمها له مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة والتي تضمنت بيانات إحصائية عن التقرير وعن استخدام نماذج الإبلاغ، وعرضا عاما لتنفيذ توصيات فريق الخبراء السابق، والأنشطة التي يقوم بها المكتب لترويج تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، والجهات المشاركة في إعداداته وفي إعداد أدوات الإبلاغ ذات الصلة. وقدم ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية إحاطات عن جهودهم الرامية إلى جمع بيانات إحصائية مالية عن الإنفاق العسكري ومعالجتها وتخزينها. كما قدم موظف في مكتب شؤون نزع السلاح إلى الفريق إحاطة عن المعلومات الواردة من صندوق النقد الدولي بشأن ما جمعه الصندوق من بيانات من الدول الأعضاء عن نفقاتها العسكرية.

باء - أهمية تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية

٧ - ناقش فريق الخبراء استمرار أهمية تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، فأشار في هذا الصدد إلى أن القرار المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية"، أُخذ دائما بتوافق الآراء.

٨ - ونُظر في أهمية تقرير الأمم المتحدة على ضوء تزايد الثقة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك أهميته في ما يتعلق بالمعيار المنصوص عليه في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - وأقر الفريق بأن الشفافية في المسائل العسكرية، باعتبارها عنصرا هاما من عناصر بناء مناخ من الثقة والطمأنينة بين الدول في جميع أنحاء العالم، أصبحت محور التركيز الرئيسي لتقرير الأمم المتحدة.

(٤) المرجع نفسه، الفقرات من ٤٩ إلى ٥١.

(٥) A/66/89 و 1-3 Corr..

وبينما أكد الفريق مجدداً على أن الإبلاغ لا يمس بحق الدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق، أقر بأن زيادة الشفافية في المعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية والمقدمة على أساس طوعي يمكن أن تساعد على زيادة الثقة بين الدول وتخفيف حدة التوترات الدولية، مما يساهم بدوره في منع نشوب النزاعات.

١٠ - وساد اتفاق على ضرورة الاحتفاظ بالطابع الطوعي للتقرير والمحافظة على أهميته. وجرى التأكيد أيضاً على أهميته في ضوء كثرة النزاعات العنيفة الدائرة حالياً وزيادة الإنفاق العسكري مؤخراً في العالم. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يساهم تقرير الأمم المتحدة في تسليط الضوء على تطور النفقات العسكرية، ويشجع الدول الأعضاء على تبادل الآراء والتوضيحات فيما بينها بشأن الشواغل الأمنية وغيرها من الدوافع التي تُبنى عليها القرارات السيادية المتعلقة بالإنفاق العسكري.

١١ - وساد اتفاق على أن الشفافية، أو حتى تقرير الأمم المتحدة، لا يكفيان في حد ذاتهما وينبغي النظر فيهما واستخدامهما على نحو متضافر مع سائر تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولاحظ الفريق أن فائدة تقرير الأمم المتحدة تبلغ ذروتها في المناطق الأكثر استقراراً التي تكون مستويات التوتر والصراع فيها متدنية، حيث الثقة قائمة بالفعل وحيث توجد آليات ومنظمات قادرة على تولى زمام أدوات بناء الثقة الإقليمية والعالمية وعلى الاستفادة منها. ونظر الفريق في مسألة الكيفية التي يمكن بها لتقرير الأمم المتحدة المساهمة في بناء الثقة في الحالات التي تشهد زيادات حادة في الإنفاق العسكري، لا سيما إذا كانت هذه الزيادات غير متكافئة فيما بين الدول الأعضاء.

١٢ - ونُظر أيضاً في أهمية تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية على ضوء مدى قدرته الكامنة على مساعدة الدول من مختلف المناطق والمناطق دون الإقليمية على معالجة شواغلها الأمنية على نحو فعال، وكذلك على ضوء ترابطه مع الجهود الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الحد من التسليح ونزع السلاح. وأشار الخبراء في أثناء مناقشتهم لتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية إلى الترابط بين النفقات العسكرية وجوانب أخرى من السياسة الحكومية في مجالات من قبيل الاقتصاد والأمن والشؤون المالية والخارجية.

١٣ - أما بالنسبة إلى المستخدمين المستهدفين لتقرير الأمم المتحدة، فرأى الفريق أن البيانات المجمعة والواردة في التقرير تهدف بالدرجة الأولى إلى توعية صناع القرار وواضعي السياسات. ومن ثم، أكد بعض أعضاء الفريق أن أهمية التقرير تتعزز عندما تكون أسسه الموضوعية مفهومة جيداً من جانب القيادات السياسية للدول الأعضاء. وفي الوقت الراهن، يظل الأخذ بالتقرير على الصعيد السياسي شديد التباين من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ودُكر كذلك أن تقرير الأمم المتحدة وقاعدة البيانات ذات الصلة به متاحان للجمهور، مما يعزز من فائدته في مجال زيادة وعي المجتمع المدني وتوفير المعلومات له.

١٤ - ودعا الفريق، لدى مناقشته لفائدة تقرير الأمم المتحدة، إلى بذل الجهود من أجل ضمان إيراد البيانات المقدمة من الدول الأعضاء على نحو دقيق في التقرير، وإلى بذل الجهود لتيسير إمكانية مقارنة البيانات.

١٥ - ونظراً لأن القوات العسكرية تشارك في مجموعة متنوعة من الأنشطة، ومنها على سبيل المثال الإغاثة في حالات الكوارث وتقديم الدعم للشرطة في عدد من البلدان، ناقش الفريق مدى مناسبة التعريف الحالي لمصطلح "النفقات العسكرية". واعتبر الفريق أن وضع تعريف واسع ومرن لهذا المصطلح

من المرجح أن ينجم عنه تشجيع مشاركةٍ أوسع من جانب الدول الأعضاء. وأشار إلى أن تقرير الأمم المتحدة أداة إبلاغ طوعي لا تقتزن بأداة ذات صلة للتحقق. وتنجم صعوبات إمكانية مقارنة البيانات عن اختلاف طرق الإبلاغ الذي يرجع إلى صعوبة تكييف البيانات المستمدة من الحسابات الوطنية بحيث تتلاءم مع النموذج المتبع في تقرير الأمم المتحدة.

جيم - المشاركة على الصعيدين العالمي والإقليمي في التقرير وتحقيق هدف عالميته

١٦ - بحث الفريق في معدل تقديم التقارير عن مجمل الفترة التي استمر فيها العمل بنظام الإبلاغ عن النفقات العسكرية، وناقش الأسباب المحتملة لما تشهده المشاركة من اتجاه نحو الانخفاض. ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، تُدعى الدول الأعضاء كل عام إلى تقديم تقاريرها الوطنية. وقد تباين معدل الإبلاغ منذ بدء العمل بأداة الإبلاغ الأصلية. فمنذ عام ١٩٨٠، ردت ١٢٤ دولة بتقديم بيانات عن سنة واحدة على الأقل.

١٧ - ولاحظ الفريق أن ٥٤ دولة من الدول الأعضاء، في المتوسط، قدمت في الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، معلومات لتقرير الأمم المتحدة. ومع ذلك، لاحظ الفريق بقلق أن المشاركة في التقرير شهدت انخفاضا حادا منذ عام ٢٠١٢، ولذلك فإن تحليله يختلف اختلافا كبيرا عن تحليل الفريق السابق الذي استعرض أداة الإبلاغ حين كانت المشاركة في ذروتها. وسُلم بأن الكتيب السنوي الذي يصدره مكتب شؤون نزع السلاح بشأن المشاركة في أداة الإبلاغ يشكل أداة هامة لرصد مستويات المشاركة وينبغي مواصلته.

١٨ - ولاحظ الفريق أن المشاركة الإقليمية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، منذ إصدار تقرير فريق الخبراء الحكوميين الأخير، كانت على النحو التالي: ٦ دول أعضاء من الدول الأفريقية، و ١٩ دولة من دول آسيا والمحيط الهادئ، و ٢٢ من دول أوروبا الشرقية، و ١٣ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٩ دولة من دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وأوصى الفريق ببذل جهود محددة لترويج تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية في المناطق التي تنخفض فيها معدلات المشاركة.

١٩ - ولوحظ أن العديد من البلدان التي يعرف الجميع أن لديها أعلى مستويات الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي، تقدم دائما أو غالبا معلومات إلى تقرير الأمم المتحدة. وتعزز هذه المشاركة من فائدة تقرير الأمم المتحدة.

٢٠ - تصل معظم التقارير المقدمة إلى مكتب شؤون نزع السلاح قبل الموعد النهائي السنوي المحدد في ٣٠ نيسان/أبريل. وأشار الفريق إلى أنه على الرغم من تقديم بعض الدول الأعضاء تقارير على نحو منتظم للصك، فإن الكثير من الدول الأعضاء تقدم تقريرا في بعض السنوات ولا تقدمه في سنوات أخرى. فعلى سبيل المثال، خلال فترة السنوات الست الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، قدمت ٢٥ دولة عضوا تقريرا ٦ مرات، و ١٤ دولة ٥ مرات، و ١٤ دولة ٤ مرات، و ١٢ دولة ٣ مرات، و ١٠ دول مرتين، و ١٩ دولة مرة واحدة فقط.

٢١ - وأشار الفريق إلى أنه بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء، فإن المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية متاحة من المصادر المفتوحة، وأن العديد من الدول الأعضاء التي لا تقدم معلومات إلى تقرير

الأمم المتحدة تنشر بيانات عن النفقات العسكرية عن طريق قنوات أخرى. ويشجع الفريق تلك الدول الأعضاء على النظر في إمكانية تقديم هذه البيانات المتاحة للعموم إلى تقرير الأمم المتحدة، وناقش الفريق أيضا ما إذا كان انخفاض معدل الاستجابة للتقرير قد دفع الدول الأعضاء إلى اللجوء لمصادر أخرى للمعلومات من أجل تحليل اتجاهات وأنماط إقليمية أو عالمية في النفقات العسكرية. وفي هذا السياق، دُكر أيضا أن تزايد توافر المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية وإمكانية الحصول عليها في المجال العام يمكن أن يؤثر على مدى الأهمية المتصورة لتقرير الأمم المتحدة.

٢٢ - وخلص الفريق إلى عدم وجود أية علاقة سببية راسخة بين حلقات العمل الإقليمية، والمشاركة في تجميع تقرير الأمم المتحدة. وفي الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠١٠، عُقدت عدة حلقات عمل من هذا القبيل وارتفعت مستويات تقديم التقارير خلال تلك الفترة. ومع ذلك، أظهرت البيانات أنه لا توجد علاقة مباشرة بين عقد حلقة عمل في منطقة من المناطق والتغيرات في مستويات الإبلاغ في تلك المنطقة. ومع ذلك، لوحظ أن عدم عقد حلقات العمل في فترة ما بعد عام ٢٠١٠ رافقه انخفاض في المشاركة العامة.

٢٣ - ووافق الفريق على أن الأسباب الفعلية لانخفاض عدد البيانات المقدمة إلى تقرير الأمم المتحدة، وبخاصة كيفية اختلافها بين البلدان والمناطق، لم تُحدد بناء على دراسة تجريبية مستفيضة. ولذلك اقترح أن تجرى دراسة استقصائية فيما بين الدول الأعضاء، مع التركيز بوجه خاص على الدول الأعضاء التي لا تقدم تقارير، من أجل تحديد أسباب تراجع المشاركة تحديدا أكثر دقة. واعتمد الخبراء على تجاربهم الخاصة لتبادل آرائهم بشأن الأسباب الكامنة وراء معدل المشاركة المنخفض. وتشمل هذه الأسباب المحتملة ما يلي: السأم من تقديم التقارير ووجود أولويات مختلفة تجاه الالتزام بتقديم تقارير أخرى؛ والتحديات المتعلقة بالاختلافات بين نظم المحاسبة الوطنية وشكل تقرير الأمم المتحدة وبالجوانب التقنية لقاعدة بياناتها؛ وانعدام الثقة في المعلومات الواردة في التقارير الوطنية بسبب الشواغل إزاء قابلية المقارنة والمساءلة والمصادقية؛ وعدم إدراك المنفعة أو القيمة المضافة؛ والتصورات المتعلقة بمدى أهمية تقديم التقرير عندما تكون المعلومات الرسمية المتعلقة بالإنفاق العسكري متاحة بالفعل في المجال العام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر تطور جدول أعمال الأمم المتحدة على إبقاء الزخم السياسي بخصوص الأعمال المتعلقة بالصكوك التقليدية، مثل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. ولوحظ أيضا أنه على الرغم من الاعتراف بأن الصك تدير ثابت لتحقيق الشفافية، ما زالت حساسية المعلومات أحد العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان خلال تقييم أسباب تراجع المشاركة. وقام مكتب شؤون نزع السلاح بأنشطة توعية من أجل زيادة نسبة المشاركة. ولكنه يواجه تحديات في الحفاظ على شبكة ملائمة ومستكملة لجهات الاتصال الوطنية.

دال - الجهود الإقليمية ودون الإقليمية

٢٤ - لاحظ الفريق الدور المهم الذي اضطلعت به بعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تبادل المعلومات عن النفقات العسكرية، من خلال الارتقاء بتبيان الواقع والشواغل الأمنية على الصعيد دون الإقليمي عند تبادل المعلومات عن النفقات العسكرية. ولاحظ الفريق أيضا باهتمام المعلومات المتعلقة بالاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة لتعزيز الشفافية في المسائل العسكرية التابعة لمنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ولاحظ الفريق كذلك أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستخدم نماذج تقرير الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي.

٢٥ - وأدرك الفريق بأن تقديم التقارير إلى كل من صكوك الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية يحقق تعزيزها المتبادل. وعلى الرغم من اختلاف النهج والوصول إلى مراحل مختلفة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، جرى التسليم بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، تملك الكثير لتسهم به في طريقة تعزيز الأهداف المتوخاة من تقرير الأمم المتحدة والتشجيع على زيادة مشاركة الدول الأعضاء في تجميعه.

هاء - استخدام نماذج الإبلاغ

٢٦ - قام الفريق بتحليل استخدام الدول الأعضاء نماذج الإبلاغ القائمة. وأحاط الفريق علماً بأنه عندما تقوم الدول الأعضاء بتقديم التقارير إلكترونياً، فإن هذا الأمر يقلل كثيراً من الأعباء الملقاة على عاتق الأمانة العامة. وفي السنوات الماضية، قُدمت ٨٠ في المائة من التقارير بطريقة إلكترونية. وبالنسبة للدول الأعضاء التي لا تسجل البيانات مباشرة في قاعدة البيانات، يقوم مكتب شؤون نزع السلاح بتصوير تقاريرها ونشرها على الموقع الشبكي.

واو - الحصول على البيانات والمعلومات المبلغة

٢٧ - قيّم الفريق قاعدة البيانات المتاحة على الإنترنت المتعلقة بالتقارير القطرية عن النفقات العسكرية، التي يحتفظ بها مكتب شؤون نزع السلاح. وتسمح قاعدة البيانات بتنظيم البيانات حسب سنة تقديمها أو البلد أو السنة المالية. وأشار الفريق إلى التوضيح الذي قدمه مكتب شؤون نزع السلاح والمتمثل في أن الحالات التي لا تقدم فيها الدول الأعضاء التقرير إلكترونياً، بسبب مشاكل تقنية، تستغرق عملية إدخال البيانات وقتاً طويلاً وتؤثر على جودة العرض وإمكانية الوصول إلى البيانات في الوقت المناسب. وأعرب الفريق عن ترحيبه بأداة الإبلاغ الإلكترونية وقاعدة البيانات الإلكترونية التي وضعها مكتب شؤون نزع السلاح. ولاحظ أن بعض التحديات ما زالت قائمة لكفالة صيانتها وتطويرها المستمر، بغية التأكد من جودة عملها ونشر التقارير المقدمة من الدول الأعضاء في الوقت المناسب وبصورة دقيقة. ودعا الفريق الدول الأعضاء القادرة على ذلك إلى النظر في تقديم تبرعات إلى مكتب شؤون نزع السلاح لكفالة صيانة الأدوات الإلكترونية وتحديثها. ويمكن أن يشمل تطوير أداة الإبلاغ الإلكترونية وقواعد البيانات خصائص تتيح بسهولة نسخ ودمج البيانات في قاعدة البيانات وتسمح للدول الأعضاء بإدخال تصويبات وتنقيحات على البيانات التي سبق تقديمها.

٢٨ - وأشار الفريق إلى أن جميع تقارير الأمين العام منذ عام ١٩٨١ متاحة في مكتبات الإيداع التابعة للأمم المتحدة، في حين أن التقارير المؤرخة عام ٢٠٠٠ وبعده متاحة في الموقع الإلكتروني لمكتب شؤون نزع السلاح في صيغة الوثائق القابلة للنقل (بي دي إف PDF).

زاي - أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة

٢٩ - أعرب الفريق عن ترحيبه بالجهود المتسقة التي تبذلها الأمانة العامة في تعزيز ودعم تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وهذا يشمل تشجيع الدول الأعضاء على

المشاركة في الصك، وإعداد المنشورات ووضع المبادئ التوجيهية الإجرائية لتجميع التقارير الوطنية، وجمع البيانات الوطنية السنوية، وتجميع التقارير السنوية للأمين العام، وصيانة قاعدة بيانات النفقات العسكرية وتحديثها.

٣٠ - واعترف الفريق أيضا بالدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في إدكاء الوعي بالتقرير فيما بين الدول الأعضاء والإلمام به. وأشار الفريق إلى أن مكتب شؤون نزع السلاح نظّم في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠، بدعم مالي من الدول الأعضاء المهتمة وتعاونها، حلقات عمل إقليمية لتعزيز التقرير في غانا، وناميبيا، وإندونيسيا، وكينيا، وتايلند، والسنغال، وبيرو. وكانت حلقات العمل فرصة لإبراز دور التقرير كتدبير عالمي لبناء الثقة وتشجيع المشاركة الأوسع للدول الأعضاء. وفي الوقت الذي لم يتمكن فيه مكتب شؤون نزع السلاح من إجراء حلقات العمل منذ ٢٠١١ بسبب قيود الميزانية، تحدث الفريق مؤيدا استئناف هذه الأنشطة، ودعا الدول الأعضاء، التي يمكنها وضعها من ذلك، إلى تقديم التبرعات لتحقيق هذا الغرض.

رابعا - إعداد تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية

ألف - زيادة أهمية المشاركة في التقرير وتعزيزها وتوسيع نطاقها

٣١ - وافق الفريق على الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق المشاركة في تقرير الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال رفع مستوى الوعي. وأشار الخبراء إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه موظفو الأمم المتحدة رفيعي المستوى، بمن فيهم الأمين العام، في تعزيز التقرير بذكره وتبسيط الضوء عليه في المراسلات الرسمية، بما في ذلك الخطب والمقابلات والاجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء. وناقش الفريق كيف أن تحسين محتوى تقرير الأمم المتحدة يمكنه أن يزيد من أهميته، وهو الأمر الذي يمكن بدوره أن يشجع على المشاركة.

٣٢ - ولاحظ الفريق أن توفير موارد كافية للاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة في مجال الشفافية في المسائل العسكرية، بما في ذلك تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، سيكون مؤشرا واضحا للدول الأعضاء على الأهمية المستمرة لهاتين الركيزتين من ركائز جهود الأمم المتحدة في مجال تدابير بناء الثقة.

٣٣ - واقترح الفريق أن تقوم الأمانة العامة، حسب الاقتضاء، بتحديث الكتيب الإعلامي المتعلق بتقرير الأمم المتحدة لتعميمه على الدول الأعضاء، بالإضافة إلى وضع نموذج تدريبي على الإنترنت. واقترح كذلك إمكانية تنظيم مكتب شؤون نزع السلاح حلقات عمل تقنية لتدريب جهات الاتصال الوطنية والمسؤولين الوطنيين المعنيين بالإجابة على أسئلتهم. وسيعتمد إنجاز هذه الأنشطة على توافر الموارد بما في ذلك التبرعات.

٣٤ - ونظر الفريق في قيمة إجراء استعراضات دورية لتقرير الأمم المتحدة من أجل ضمان استمرار أهميته وتسيير أعماله.

باء - الترويج لتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية على الصّعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية

- ٣٥ - ناقش الفريق مسألة الحاجة إلى زيادة الوعي بين صناع القرار والخبراء بغية تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في تقرير الأمم المتحدة. وناقش الفريق أيضا السبل الكفيلة بتشجيع جهات الاتصال الوطنية على المشاركة بفاعلية في الترويج لتقرير الأمم المتحدة على الصعيد الوطني وفي السياق الإقليمي.
- ٣٦ - وناقش الفريق الحاجة إلى زيادة التعاون بين مكتب شؤون نزع السلاح وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية بوصفها طريقة جيدة لتعزيز استخدام تقرير الأمم المتحدة.

جيم - طريقة الإبلاغ

- ٣٧ - أشار الفريق إلى ممارسة بعض الدول الأعضاء التي ترفد النفقات العسكرية بتوضيحات عن البيانات المقدمة، بما فيها ملاحظات عن تغطية البيانات، وأيضا تُوفر المزيد من المعلومات عن الميزانيات العسكرية الخاصة بالسنوات المقبلة ومعلومات عن التخطيط الدفاعي. واقترح الفريق أن تُشجّع الدول الأعضاء على تقديم توضيحات بشكل طوعي للبيانات المقدمة، حسب الاقتضاء.
- ٣٨ - ونظر الفريق في النموذج الموحد القائم ونسخته المبسطة. واتفق الخبراء على الحفاظ على البنية الأساسية لتقرير الأمم المتحدة بحجة أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء ربما يكون قد وضع إجراءات وممارسات على مر السنين في استخدام شكل المصفوفة الحالي وأن إحداث تغييرات جذرية يمكن أن يؤدي إلى إحداث نتائج عكسية على تعزيز المشاركة في تقرير الأمم المتحدة.
- ٣٩ - وناقش الفريق الخيارات المتاحة لإرجاء الموعد النهائي السنوي للإبلاغ من ٣٠ نيسان/أبريل إلى تاريخ لاحق. وشدد الفريق على ضرورة تشجيع الدول الأعضاء على تقديم تقاريرها قبل الموعد النهائي، مع الترحيب بأي تقرير حتى لو قُدّم متأخرا.

جهات الاتصال الوطنية

- ٤٠ - أشار الفريق إلى منافع الممارسة الحالية المتمثلة في الطلب من الدول الأعضاء تقديم معلومات عن جهات الاتصال الوطنية كجزء من تقاريرها. ومع ذلك، فإن المعلومات المستكملة عن جهات الاتصال الوطنية متاحة فقط فيما يتعلق بالدول الأعضاء التي تقدم تقارير بشكل منتظم، مما يؤدي إلى انخفاض عدد جهات الاتصال الوطنية المسجلة. وفي هذا السياق، أُشير إلى ضرورة سعي مكتب شؤون نزع السلاح، بغية تيسير الاتصال والتشجيع على الإبلاغ، للحصول على نحو استباقي على معلومات عن جهات الاتصال الوطنية من الدول الأعضاء، بما في ذلك التواصل مع جهات الاتصال الوطنية المعروفة المعنية بصكوك الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالشفافية، وعن طريق إرسال طلبات إلى الدول الأعضاء للحصول على هذه المعلومات. وأشير أيضا إلى أن بإمكان الدول الأعضاء أن تقدم معلومات عن جهات الاتصال الوطنية في أي وقت، وليس فقط من خلال التقارير الوطنية.
- ٤١ - وناقش الفريق إمكانية أن تُعَيّن البعثات الدائمة أشخاصا يعملون في مجال الاتصال في نيويورك من أجل تقديم معلومات كإجراء إضافي لتيسير الاتصال بمكتب شؤون نزع السلاح. وذكّر أن الدول الأعضاء يمكن أن تكون لديها جهات اتصال متعددة، على سبيل المثال في البعثات الدائمة لدى الأمم

المتحدة في نيويورك وفي عواصمها. ومن شأن ذلك أن يساعد على تجنب الحالات التي لا يصل فيها طلب الإسهام ببيانات في تقرير الأمم المتحدة إلى الجهات التي يمكنها الوصول إلى البيانات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق ببعض الدول الأعضاء، يمثل الشخص المسؤول عن مسائل الحد من الأسلحة في نيويورك تلقائياً جهة الاتصال الوطنية ولا قيمة مضافة لتعيين جهة اتصال وطنية منفصلة.

دال - التعديلات على استمارات الإبلاغ

٤٢ - ناقش الفريق المقترحات الرامية إلى جعل تقرير الأمم المتحدة أكثر وضوحاً وأسهل استخداماً. واقترح تحديد الإمكانيات لتبسيط التقرير، ولا سيما عن طريق إزالة العناصر التي لا تستخدمها الدول الأعضاء مطلقاً. وتيسيراً لهذا العمل استعرضت البيانات المقدمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ لتحديد أنواع المعلومات المتعلقة بتكاليف الموارد (الصفوف في الاستمارة الموحدة) التي نادراً ما استخدمت أو لم تستخدم قط. وقد ثبت أن الأعمدة المتعلقة بـ "القوات الاستراتيجية" (على الرغم من أن البيانات ذات الصلة قُدمت في الصف المعنون "الرؤوس الحربية والقنابل النووية") و "القوات العسكرية الأخرى" لم تستخدم قط من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥.

٤٣ - واقترح حذف الأصفر الواردة تلقائياً في الصفحة الأولى لقاعدة بيانات التقرير الموحد تجنباً لإساءة التفسير، وأن يتم الاستعاضة عنها بخانات فارغة أو إشارة "غير منطبق" أخرى، مع كفالة أن يكون الصف خياراً للإشارة إلى أن الإنفاق الفعلي هو بالفعل صفر في سنة محددة.

فئات القوات (عناوين الأعمدة)

٤٤ - نظر الفريق في مقترحات ترمي إلى تكييف مصفوفة الإبلاغ مع الممارسات الحالية في استخدام القوات العسكرية وتشغيلها. وتبادل الخبراء الآراء بشأن مختلف وجهات النظر فيما يتعلق بأهمية العمود المتعلق بالقوات الاستراتيجية والموارد المتزايدة المخصصة للحرب المعلوماتية والأسلحة الذاتية التشغيل.

تكاليف الموارد (عناوين الصفوف)

٤٥ - ناقش الفريق أهمية الإبلاغ عن الإنفاق على المعاشات التقاعدية العسكرية كجزء من النفقات العسكرية للدولة. واعتُبر أن المعاشات التقاعدية العسكرية هي نتيجة نشاط عسكري سابق وقد تُمثّل جزءاً كبيراً من النفقات العسكرية للدولة. وسيكون من الضروري إدراجها في التقارير الوطنية للإشارة إلى الجزء الذي لا يرتبط بالأنشطة العسكرية الحالية في إطار مجموع النفقات العسكرية.

٤٦ - وناقش الفريق أيضاً مقترحات لإدخال عناصر جديدة في تقرير الأمم المتحدة، مما يتيح للدول الأعضاء أن تقدم طوعية معلومات عن العناصر المادية التي استخدمت تكاليف الموارد فيها. واقترح على وجه الخصوص إدراج خيار ذكر عدد الأفراد لكل عمود من الأعمدة تحت الصفوف المتعلقة بالأفراد (١-١ و ٢-١ و ٣-١ و ٤-١). ويتمثل الأساس المنطقي لذلك في زيادة المشاركة عن طريق تزويد البلدان ببديل عن الإبلاغ عن النفقات العسكرية إذا كان هذا الإبلاغ صعباً للغاية بسبب عدم ملائمة نظم المحاسبة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، في الحالات التي سيتم فيها الإبلاغ عن تكاليف الموارد وعدد الأفراد، سيصبح تقرير الأمم المتحدة أكثر فائدة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية. ومن ناحية أخرى، قيل إن المقترح يمكن أن يغير هدف تقرير الأمم المتحدة،

ويزيد من عبء الإبلاغ على كاهل الدول الأعضاء، وربما يثني بعض الدول الأعضاء عن الإبلاغ تماما. وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن هذا النوع من الإبلاغ سيكون ممكنا في بعض البلدان، فمن غير المرجح أن تتمكن الدول الأعضاء من تقديم هذه المعلومات في المناطق التي تنتشر فيها التوترات والنزاعات. وأشار إلى أن بالإمكان تشجيع الدول الأعضاء على القيام طوعية بإدراج معلومات عن الأفراد أو الموارد العسكرية المادية الأخرى في الملاحظات الإيضاحية الواردة في تقاريرها.

الاستمارة المبسطة للإبلاغ

٤٧ - ناقش بعض الخبراء إمكانية إضافة أعمدة عن أعداد الأفراد والإنفاق على القوات الاستراتيجية إلى الاستمارة المبسطة للإبلاغ.

الاستمارة "الأخرى"

٤٨ - ناقش الفريق أهمية الاستمارة "الأخرى"، نظرا إلى أن نظم المحاسبة الوطنية تختلف كثيرا بالنسبة لبعض البلدان عن الاستثمارات في تقرير الأمم المتحدة حيث يكون الإبلاغ في هذه الاستثمارات غير ممكن.

تقديم التقارير الصفرية

٤٩ - ناقش الفريق مسألة قيمة التقارير الصفرية واتفق على أهميتها. واقترح الاستعاضة عن النص التالي: "أنها لا تمتلك لا قوات مسلحة ولا عسكرية" بعبارة "أنها لا تمتلك قوات عسكرية".

رقم واحد للإنفاق عسكري

٥٠ - ناقش الفريق مزايا استحداث إمكانية إبلاغ الدول الأعضاء عن مجموع الإنفاق العسكري فقط، إذ يمكن تكييف الاستمارة المبسطة لهذا الغرض؛ أو يمكن إنشاء استمارة جديدة للإبلاغ؛ أو يمكن تحويل استمارة التقرير الصفري إلى استمارة يُبلغ فيها عن مجموع الإنفاق العسكري، بما في ذلك خيار إدخال الصفر.

معلومات إضافية

٥١ - ناقش الفريق إمكانية الطلب من الدول الأعضاء إدراج أي من الأمور التالية أو جميعها: الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والإنفاق العسكري كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي؛ ونصيب الفرد من الإنفاق العسكري؛ ونصيب الفرد العسكري في الخدمة من الإنفاق العسكري. وأشار إلى أن بعض أو كل هذه البيانات يمكن توفيرها طوعية باستخدام صفحة أولى موحدة جديدة لجميع الاستثمارات يمكن إدخال التاريخ فيها. بيد أن الفريق نظر في الوقت نفسه في مخاطر تعقيد عملية الإبلاغ من خلال طلب تقديم بيانات إضافية من الدول الأعضاء، مثل البيانات المذكورة أعلاه. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تضييع الغرض من تقرير الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك، إلى ثني الدول عن الإبلاغ. ورأى الفريق بديلا عن ذلك يتمثل في إمكانية تشجيع الدول الأعضاء على تقديم هذه البيانات كجزء من التعليقات الإيضاحية.

هاء - تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للإبلاغ عن النفقات العسكرية

٥٢ - أقر الفريق بأن مكتب شؤون نزع السلاح قدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تجميع التقارير الوطنية عن النفقات العسكرية.

٥٣ - وأشار الفريق إلى أهمية بناء قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإبلاغ إلى تقرير الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أقر الخبراء بجدوى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل إزالة العوائق التقنية أمام البلدان التي تفتقر إلى القدرة على الإبلاغ عن البيانات. ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة وبناء القدرات أشكالا عديدة، مثل تدريب الموظفين الرئيسيين، وتوفير مجموعات أنشطة التدريب عبر الإنترنت، وتقديم الدعم في الموقع.

واو - تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالنفقات العسكرية

٥٤ - أقر الفريق بأهمية الحفاظ على شفافية النفقات العسكرية باعتباره تدبيرا فعالا لبناء الثقة. ويتطلب هذا الأمر أن تكون البيانات المقدمة من الدول الأعضاء ميسرة ومتاحة بسهولة للدول الأعضاء والجمهور.

٥٥ - وأعرب الفريق أيضا عن رأي مفاده أن من الضروري مواصلة تحسين قاعدة البيانات وضرورة جعل استخدامها أكثر سهولة من أجل تيسير إدخال البيانات في الوقت المناسب وبدقة وزيادة إتاحة البيانات المبلغ عنها والفائدة منها.

٥٦ - وأيد الفريق الفكرة القائلة بأن قاعدة البيانات يمكن أن تتيح للدول الأعضاء إمكانية إدراج روابط إلكترونية لمعلوماتها المتاحة للجمهور المتعلقة بالنفقات العسكرية، مثل وثائق الميزانية الحكومية ذات الصلة. وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز الشفافية ويزيد من فائدة قاعدة البيانات وسهولة استخدامها.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٧ - خلّص الفريق إلى أن صون الشفافية وتعزيزها في المسائل العسكرية من خلال قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن النفقات العسكرية هو الهدف السائد لتقرير الأمم المتحدة منذ التسعينات من القرن الماضي. والشفافية في المسائل العسكرية عنصر أساسي في إرساء مناخ من الثقة والاطمئنان بين الدول الأعضاء، مما يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي وبالتالي يساهم في منع نشوب النزاعات. وشدد الفريق على أهمية الحفاظ على الطبيعة الطوعية للإبلاغ عن النفقات العسكرية من جانب الدول الأعضاء، باعتبارها عنصرا هاما في تشجيع مشاركتها المستمرة والواسعة النطاق.

٥٨ - ولاحظ الفريق بقلق استمرار الانخفاض في الإبلاغ على مدى السنوات الخمس الماضية، وشدد على ضرورة الملحة لوقف هذه العملية وعكس مسارها من أجل المضي قدما نحو تحقيق هدف المشاركة العالمية بغية تعزيز فعالية تقرير الأمم المتحدة بوصفه تدبيرا عالميا لبناء الثقة. ولذلك شدد الفريق على ضرورة تحقيق مشاركة أوسع نطاقا في تقرير الأمم المتحدة وتشجيع الدول الأعضاء على تقديم البيانات.

٥٩ - وأشار الفريق إلى الدور المهم الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع به في توسيع نطاق المشاركة في تقرير الأمم المتحدة. ودعا الفريق هذه المنظمات إلى تشجيع أعضائها على تقديم معلومات إلى تقرير الأمم المتحدة.

٦٠ - وخلص الفريق إلى أن استمارات الإبلاغ المختلفة ينبغي معاملتها بنفس القدر من الصلاحية.

٦١ - وبعد أن لاحظ الفريق بصفة خاصة قيام بعض الدول الأعضاء التي لا تملك قوات عسكرية وليس لديها نفقات عسكرية بالإبلاغ إلى تقرير الأمم المتحدة مرة واحدة فقط أو على نحو غير مستمر، أكد من جديد أهمية توسيع نطاق المشاركة في الصك وشجع تلك الدول الأعضاء على تقديم تقرير صفري على أساس سنوي.

٦٢ - اتفق الفريق على أن وضع تعريف مشترك "للفنقات العسكرية" لأغراض تقرير الأمم المتحدة يُمكن الدول الأعضاء من أن تحدد بوضوح طبيعة هذه النفقات ويتيح إمكانية إجراء مقارنة أكبر بين البيانات المقدمة من الدول الأعضاء. ورأى الفريق أيضا أن تقديم إيضاحات ومعلومات إضافية، عند الاقتضاء، يزيد من قيمة هذه البيانات.

٦٣ - وأقر الفريق أيضا بدور جهات الاتصال في التواصل بين الدول الأعضاء ومكتب شؤون نزع السلاح، وكذلك بأهمية توفير التفاصيل الخاصة بجهات الاتصال، ويفضل أن يكون ذلك في نفس وقت تقديم التقارير.

٦٤ - وأقر الفريق بأهمية تقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب، إلى الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرة على الإبلاغ عن البيانات. ويمكن أن يتخذ بناء القدرات هذا أشكالا عديدة، مثل تدريب الموظفين الرئيسيين، وتوفير مجموعات أنشطة التدريب عبر الإنترنت، وتقديم الدعم في الموقع. ويدعو الفريق الدول الأعضاء القادرة على دعم هذه الأنشطة إلى أن تفعل ذلك طواعية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والثنائي.

٦٥ - ولاحظ الفريق الدور المركزي الذي يضطلع به مكتب شؤون نزع السلاح في دعم مواصلة العمل بالتقرير من أجل تعزيز المشاركة فيه وتحقيق عالميته.

باء - التوصيات

٦٦ - بعد مناقشات مستفيضة ومتعمقة بشأن استعراض تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره وتحسين العمل به، توصل فريق الخبراء إلى التوصيات التالية.

٦٧ - لأغراض الإبلاغ عن النفقات العسكرية الوطنية، يوصي فريق الخبراء بمواصلة الإشارة إلى الفهم المشترك التالي لهذه النفقات: "تشير النفقات العسكرية إلى كل الموارد المالية التي تنفقها الدولة على أوجه استخدام قواتها العسكرية ومهامها. وتجسد المعلومات عن النفقات العسكرية الإنفاق الفعلي بالأسعار الجارية والعملة المحلية".

٦٨ - ولا تزال العناصر المجمعة لتقرير الأمم المتحدة صالحة وينبغي الإبقاء عليها. ويوصي فريق الخبراء باستخدام استمارة جديدة تخصص فقط لتقديم مجموع النفقات العسكرية، تسمى استمارة "الرقم الواحد" (يرد نموذج للاستمارة في المرفق الثاني لهذا التقرير).

٦٩ - ويوصي فريق الخبراء أيضاً بما يلي:

(أ) مشاركة الدول الأعضاء في تقديم معلومات إلى تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية على أساس سنوي، مع هدف توسيع نطاق المشاركة في ذلك الصك، مما يمكن أن يسهم في تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية وزيادة الثقة فيما بين الدول الأعضاء؛

(ب) وتذكير الدول الأعضاء التي لا تملك قوات عسكرية بأهمية المشاركة في تقرير الأمم المتحدة والإسهام في بناء الثقة بتقديم تقرير "صفري" سنوياً؛

(ج) وتذكير الدول الأعضاء بالإبلاغ في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل لكفالة نشر البيانات والمعلومات المقدمة إلى الأمم المتحدة في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء أن تستخدم، حسب الاقتضاء، إما استمارة الإبلاغ الموحدة، أو نسختها المبسطة، أو استمارة الإبلاغ الخاصة بها، أو استمارة "الرقم الواحد" وإما استمارة "التقرير الصفري"، - لا شيء للإبلاغ عنه؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء على أن تُضمّن تقاريرها ملاحظات توضيحية، حسب الاقتضاء، عن البيانات المقدمة تشرح أو توضح فيها الأرقام الواردة في استمارات الإبلاغ، مثل نسبة مجموع النفقات العسكرية، ونصيب الفرد الواحد وكل جندي من النفقات العسكرية، والتغيرات الرئيسية التي طرأت مقارنة بالتقارير السابقة والظروف الخاصة، وأية معلومات إضافية تجسد سياستها الدفاعية واستراتيجياتها وعقائدها العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى أن تدرج، حسب الاقتضاء، البيانات المتعلقة بأعداد الأفراد والمعدات في الملاحظات التوضيحية؛

(هـ) ودعوة الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات عن جهات الاتصال الوطنية الخاصة بها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتقرير الأمم المتحدة، ويفضل أن يتم ذلك في تقاريرها السنوية، على أن يكون مفهوماً أن مكتب شؤون نزع السلاح سيحتفظ بهذه المعلومات ويستكملها وأنها ستقدم إلى الحكومات فقط.

(و) وتشجيع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المقصرة في الإبلاغ، على المشاركة في الدراسة الاستقصائية الواردة في المرفق الأول لهذا التقرير بغية الإسهام في تحديد أسباب انخفاض المشاركة بدقة أكبر؛

(ز) وإلى جانب تقديم الدعم والمساعدة إلى مكتب شؤون نزع السلاح في تنفيذ التوصيات الموجهة إليه، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر أيضاً في تقديم الدعم المباشر، بناء على الطلب، إلى الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بأنشطتها المتصلة بتقرير الأمم المتحدة.

٧٠ - ويوصي فريق الخبراء بأن يضطلع مكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة بالأنشطة التالية:

(أ) التواصل مع جهات الاتصال الوطنية لتشجيعها على تقديم التقارير الوطنية. وبالإضافة إلى الطلبات الواردة في المذكرة الشفوية المرسلة إلى الدول الأعضاء والتي تدعوها سنوياً إلى تقديم التقارير، ينبغي للمكتب أن يرسل طلبات منفصلة من أجل تقديم معلومات عن جهات الاتصال الوطنية.

(ب) ومواصلة تعزيز الوعي بتقرير الأمم المتحدة والتشديد على أهمية المشاركة فيه على أساس سنوي، وفي هذا الصدد، ينبغي استخدام المراكز الإقليمية التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح إلى

أقصى مدى ممكن وزيادة إشراكها في تعزيز مشاركة الأعضاء الدول في الإبلاغ عن النفقات العسكرية إلى الأمين العام؛

(ج) وتحديث قاعدة بياناته الإلكترونية لمواجهة التحديات القائمة وضمان تطورها المستمر وأدائها السليم، إلى جانب نشر التقارير المقدمة من الدول الأعضاء في الوقت المناسب وبصورة دقيقة، وإلى حين تحديث قاعدة البيانات، يتعين على الدول الأعضاء التي لا تُدخل بياناتها مباشرة في قاعدة البيانات أن تجري مسحاً إلكترونياً لتقاريرها وتنشرها على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛

(د) وإرسال مذكرة شفوية، مع استمارات الإبلاغ والملاحظات التوضيحية، إلى الدول الأعضاء في بداية كل سنة، إلى جانب رسائل تذكير للمتابعة، بما في ذلك رسائل تذكير إلكترونية، إلى جهات الاتصال الوطنية والبعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حسب الاقتضاء؛

(هـ) وفي حال توافر الموارد المالية الكافية، وبدعم من الدول الأعضاء المهتمة، ينبغي للمكتب أن يستهدف إعادة إرساء ممارسة تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية، وتحديث الكتيب الإعلامي الحالي المتعلق بتقرير الأمم المتحدة، ووضع برنامج تدريبي عبر الإنترنت يشمل التعليمات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية إعداد التقارير التي ينبغي نشرها فيما بين الدول الأعضاء ونشرها أيضاً على الموقع الشبكي للمكتب؛

(و) وتزويد الجمعية العامة بالتقرير الموحد السنوي للأمين العام الذي يتضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية المقدمة من الدول الأعضاء.

٧١ - وقد تمت ملاحظة العواقب المالية المترتبة على بعض توصيات فريق الخبراء الرامية إلى تعزيز العمل بتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. وجرى الإقرار بأن تنفيذ هذه المقترحات يتوقف على توافر الأموال من ضمن الموارد المتاحة لمكتب شؤون نزع السلاح أو من التبرعات؛

٧٢ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء استعراض دوري، يوصي فريق الخبراء بالنظر في وضع عملية استعراض من أجل ضمان استمرار أهمية تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية والعمل به. وينبغي للجمعية العامة، آخذة في اعتبارها نتائج الدراسة الاستقصائية، أن تقرر موعد الاستعراض المقبل وقيمة إنشاء عملية الاستعراض.

المرفق الأول

استبيان بشأن المشاركة في تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية

كما ورد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين، الذي أرفق به هذا الاستبيان، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تُبلّغ سنوياً، منذ إنشاء الفريق في عام ١٩٨٠، عن إنفاقها العسكري من أجل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. بيد أن عدد الدول التي تقدم معلومات إلى التقرير انخفض منذ عام ٢٠١٢ إلى ٢٤ في المائة.

وُتكلّف الجمعية العامة فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره باقتراح توصيات، ولاسيما فيما يتعلق بكيفية تعزيز المشاركة في جميع تقارير الأمم المتحدة وتوسيع نطاقها.

ويهدف التوصل إلى فهم أفضل لتراجع مستوى المشاركة في التقرير وللانخفاض في معدل الإبلاغ، شرع فريق الخبراء الحكوميين في تعميم الدراسة الاستقصائية التالية فيما بين الدول الأعضاء من أجل:

- (أ) تحديد أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالشفافية في النفقات العسكرية؛
- (ب) وتحديد أسباب عدم الإبلاغ؛
- (ج) وتحديد السبل الكفيلة بتعزيز تقديم معلومات إلى تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، بما في ذلك زيادة الوعي بالتقرير؛
- (د) وتحديد السبل والوسائل الكفيلة بتحسين العمل بالتقرير.

وسيقوم مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة بتجميع الردود الواردة في تقرير الهدف منه توفير مدخلات تجريبية في التقييم المستمر لأداء تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. وسيرفق هذا التقرير بتقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة من أجل النظر فيه.

وستحتفظ المعلومات المكتسبة من الاستبيان سرية جميع البيانات ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث من قبل مكتب شؤون نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة في هذا الاستبيان.

وتعتبر المشاركة في الاستبيان أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لإعداد تقرير موثوق به بشأن تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره. ونشكر لكم حسن تعاونكم.

الأسئلة

- ١ - هل يقدم بلدكم معلومات إلى تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية؟ نعم/لا
- ٢ - هل يُبلّغ بلدكم المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية بالنفقات العسكرية؟ نعم/لا
- ٣ - كيف تُقيّم مستوى الاهتمام السياسي والدعم المكرس في بلدكم للإبلاغ عن النفقات العسكرية؟

١	٢	٣	٤	٥
غير كاف إلى حد كبير	منخفض	كاف إلى حد ما	كاف	مرتفع
٤ -	ما هي المصادر المفضلة التي يستخدمها بلدكم لرصد التطورات الدولية في النفقات العسكرية؟			
٥ -	إذا كان بلدكم لا يقدم معلومات إلى التقرير، فما سبب (أسباب) ذلك؟ من الممكن تقديم العديد من الإجابات:			
	• بسبب الطابع الطوعي للتقرير. • السأم من تقديم التقارير. • التحديات التي تواجه تحديد الجهة التي ستتولى إعداد التقارير من بين المؤسسات الحكومية المختصة في بلدكم. • التحديات التي تواجه تكييف نظم المحاسبة الوطنية مع نموذج الإبلاغ في الأمم المتحدة. • الافتقار إلى تصور لفوائد الإبلاغ. • المخاوف الأمنية المتعلقة بنشر بيانات الإنفاق العسكري. • أسباب فنية. • غير ذلك (يرجى التحديد): _____			
٦ -	ما هي مقترحات بلدكم بشأن سبل ووسائل تحسين العمل بالتقرير؟			

المرفق الثاني

تقرير "الرقم الواحد" بشأن مجموع النفقات العسكرية

إن حكومة _____، بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة _____، تُبلغ الأمم المتحدة بأن مجموع نفقاتها العسكرية في السنة المالية _____ قد بلغ _____.

بالعملة الوطنية ووحدة القياس: _____

جهة الاتصال الوطنية (للاستخدام الحكومي فقط):

المنظمة _____ الشعبة/القسم _____

رقم الهاتف: _____ رقم الفاكس: _____ البريد الإلكتروني: _____
